تقرير راصد الأولي حول أداء مجلس النواب خلال إقرار الموازنة

2017 / 1 / 22

- 56.6% من النواب وافقوا على إقرار الموازنة العامة.
- آلية التصويت على الموازنة لم تراعي الشفافية البرلمانية.
- الأردن يتراجع درجتين في مؤشر شفافية الموازنة الدولي.
- 20 ساعة و 35 دقيقة أمضاها النواب في مناقشة و إقرار الموزانة.
- 50% من البرلمانيات وافقن على قانون الموازنة العامة.
- 2% فقط من النواب طالبوا بدعم تطبيق اللامركزية.
- 10% فقط من النواب طالبوا بتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الارهاب والتطرف.
- 45% من النواب طالبوا بإلغاء أو دمج المؤسسات المستقلة.
- 35% من النواب طالبوا بزيادة رواتب القوات المسلحة.
- 60% من النواب طالبوا بعدم رفع الضرائب على المواطن.
- النواب قدموا 958 مطلبا من الحكومة تنوعت بين سياسات عامة ومطالب خدمية.

أظهر تقرير نتائج تقييم الأداء البرلماني في المناقشات والتصويت على الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية المستقلة للعام 2017، أن نسبة النواب الذين وافقوا على إقرار قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2017 قد وصلت إلى (56.6%) من إجمالي الحضور الذي وصل إلى 121 نائبا عند التصويت، كما أظهر التقرير أن مجلس النواب أقر قانون موازنات الوحدات الحكومية بنسبة (52.4%) من اجمالي الحضور الذي وصل إلى 122 نائباً عند التصويت، وسيقوم راصد بنشر الأسماء كاملة مع السلوك التصويتي لجميع النواب خلال التقرير النهائي الذي سيتم إصداره خلال هذا الأسبوع وذلك حتى يتسنى لفريق راصد التقني من مطابقة بعض الوجوه مع الأسماء، ومن الجدير بالذكر أن الآلية التي تم اتباعها للتصويت على قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لم تراعِ أسس الشفافية البرلمانية، حيث ان العملية قد جرت بسرعة كبيرة مما يؤثر على شفافية العمل البرلماني ويحدّ من انفتاح القواعد الانتخابية على أداء ممثليهم بالبرلمان، ويعمل فريق «راصد» على تفحص الصور و التسجيلات المرئية التي وثقها الراصدون في الميدان وذلك لاستكمال معرفة السلوك التصويتي لجميع النواب.

وجاء في التقرير أن مجلس النواب أمضى (20 ساعة و 35 دقيقة) على مدار خمسة أيام لمناقشة وإقرار الموازنة، حيث تحدث خلال المناقشات (107) نواب من أصل (130) نائبا، وفي سياق تحليل محتوى الكلمات النيابية بينت النتائج أن نسبة النواب الذين رفضوا رفع الدعم وزيادة الأسعار قد وصلت إلى (79%) فيما طالب ما نسبته (75%) من اجمالي المتحدثين بضرورة دعم جيوب الفقر وإيجاد حلول للبطالة، كما طالب ما نسبته (49%) من اجمالي المتحدثين بضرورة تخفيض النفقات الحكومية، فيما طالب ما نسبته (35%) و (29%) من النواب بزيادة رواتب القوات المسلحة وزيادة رواتب المدنيين على التوالي، وقد طالب (20%) من المتحدثين بعدم إلغاء الاعفاءات الطبية.

وتحدث (52%) من اجمالي المتحدثين عن آليات مكافحة والحد من التهرب الضريبي وضرورة تعزيزها، كما طالب ما نسبته (40%) من المتحدثين بتعزيز الرقابة والمحاسبية على الأجهزة الحكومية، علماُ بأن ما نسبته (7%) فقط من المتحدثين تطرقوا إلى تقرير ديوان المحاسبة وأهمية مناقشته والوقوف على ما ورد فيه بشكل تفصيلي.

أما فيما يخص المطالب التي أوردها النواب خلال مناقشة الموازنة العامة، والتي وصل عددها إلى (958) مطلباً، فقد مثلت (58%) منها مطالب تتعلق بالسياسات الوطنية، فيما مثلت 42% من المطالب مطالباً خدمية على المستوى المحلي لدوائرهم الانتخابية، مثل تركيب عدادات ماء لحوالي 300 منزل، توفير باص لنقل الموتى، ملء الشواغر الموجودة في بعض المؤسسات الخدمية، توفير منح دراسية، دعم الاحتياجات اللوجستية لبعض البلديات مثل آليات وضاغطات وبكبات.

واحتوى تقرير راصد على نتائج تدقيق الأرقام الواردة في مداخلات النواب خلال المناقشات العامة للموازنة، حيث تبين أن (24%) من الأرقام التي أوردها النواب خلال مداخلاتهم لم تكن دقيقة، وقد اعتمد راصد منهجية مقارنة الارقام التي وردت في مداخلات المتحدثين مع الأرقام الواردة في كل من مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موزانات الوحدات الحكومية للتأكد من دقتها.

وبيّن التقرير أن مجموع المطالب التي أوردتها الكتل البرلمانية وصلت إلى (126) مطلباً، حيث مثلت جميعها مطالباً تعلقت بالسياسيات المالية الحكومية على المستوى الوطني ومطالباً تتعلق بزيادة رواتب وأجور الموظفين المدنيين والعسكريين، ولم تظهر أي من الكتل البرلمانية إلتزاماً من أعضائها في الكملة التي قدمتها الكتلة باسمها.

أما فيما يتعلق بالسلوك التصويتي للسيدات البرلمانيات فقد تبينّ أن نسبة السيدات اللواتي وافقن على قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2017 قد وصلت إلى (50%) من اجمالي السيدات، وقد تحدثت (17) برلمانية خلال الجلسات الخاصة بمناقشة مشروع الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية، حيث طالبت ما نسبته (82%) من اجمالي المتحدثات بدعم جيوب الفقر ومكافحة البطالة، فيما طالبت (65%) من السيدات المتحدثات بضرورة مكافحة الفساد، و طالبت ما نسبته (18%) من السيدات المتحدثات بدعم قضايا المرأة.

وقد أورد التقرير مجموعة من الاقتراحات التي قدمها النواب ضمن مداخلاتهم كبدائل لفرض ضرائب جديدة على المواطنين، والتي بحسب تقديرهم تشكل إيرادات للخزينة قد تبلغ 4.347 مليار دينار أردني، علماً بأن التوصيات والاقتراحات التي قدمها النواب غير ملزمة للحكومة بتنفيذها ما لم تترجم داخل مواد قانون الموازنة العامة وهو ما لم يحدث خلال مناقشات الموازنة.

وقد قام فريق راصد وبشكل موازي على تتبع تصنيف الأردن في مؤشر شفافية الموازنة ليتبين أن الأردن قد تراجع في التصنيف للمركز 55 في العام 2015 مقارنة بالمركز 57 في العام 2012، ويذكر أن هذا التصنيف هو المقياس المستقل والمقارن الوحيد الذي يقيس شفافية ومشاركة ورقابة الموازنات بشكل دوري على المستوى العالمي، ويهدف هذا المسح على تقييم تواجد وشمولية وثائق الموازنة الاساسية الثمانية التي يجب على الحكومات نشرها وفقا للمعايير العالمية.

نسب التصويت على قانون الموازنة للسنة المالية ٢٠١٧

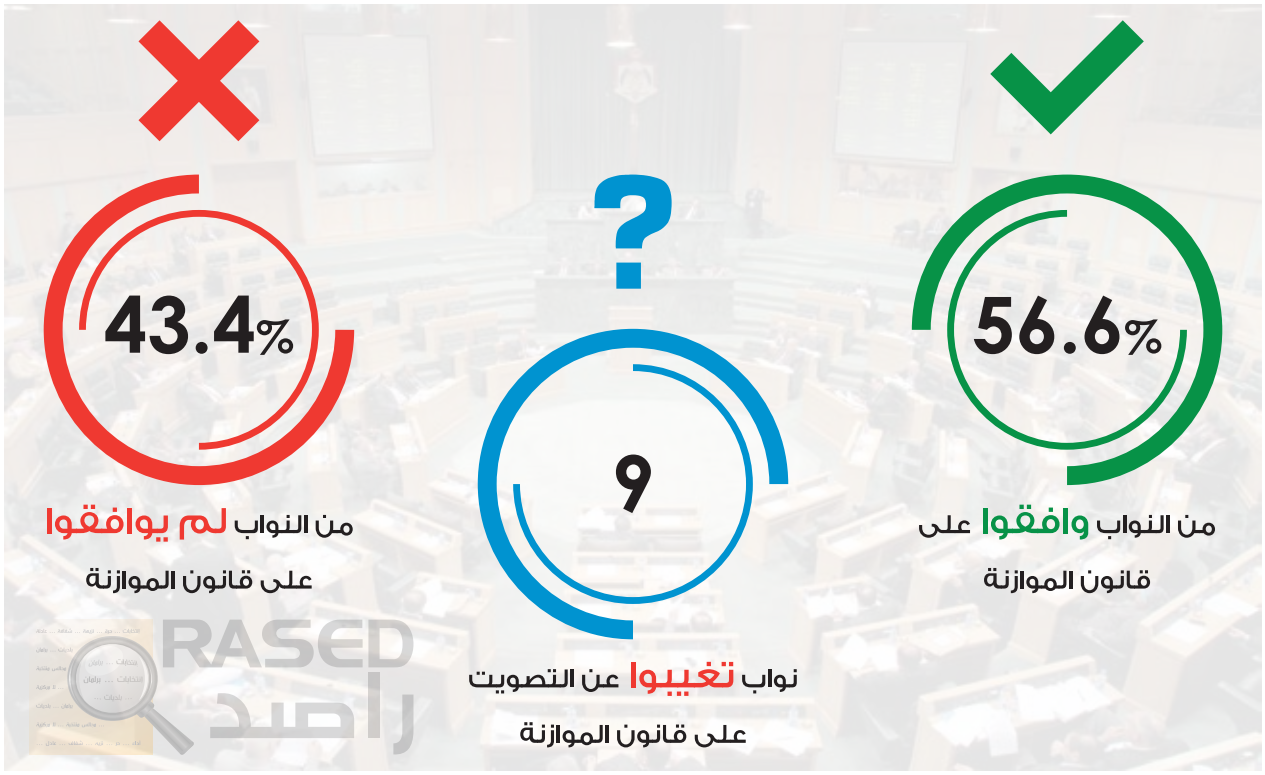

نسب التصويت على قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٧

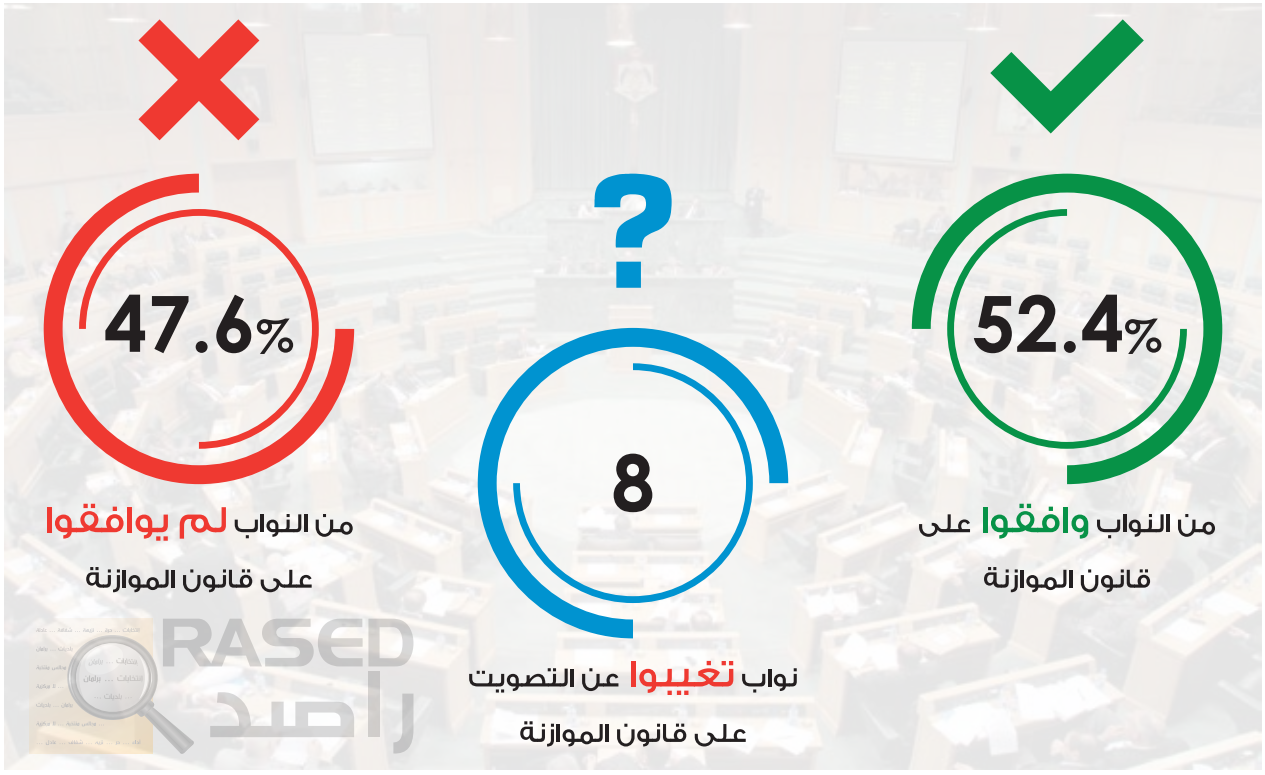

التحليل النوعي لمداخلات أعضاء مجلس النواب خلال مناقشة واقرار الموازنة

79 %	رفع الدعم وزيادة الأسعار
53 %	الحد من رفع الضرائب
53 %	مكافحة الفساد
48 %	تشجيع الاستثمار
45 %	دمج المؤسسات المستقلة
39 %	تأهيل بنى تحتية
31 %	تعزيز التنمية في المحافظات
25 %	دعم قطاع التعليم
21 %	دعم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية
16 %	الشباب والرياضة
15 %	اللاجئين السوريين وتبعات تواجدهم
13 %	دعم قطاع الصناعة
11 %	توسيع مظلة التأمين الصحي
9 %	المنحة الخليجية والإنفاق من خلالها
8 %	دعم وتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان
7 %	ضرورة مناقشة تقرير ديوان المحاسبة
5 %	دعم حقوق المرأة
4 %	القضية الفلسطينية
3 %	دعم القطاع البيئي
26 %	عدم تطبيق اللامركزية

75 %	دعم جيوب الفقر والبطالة
56 %	خطر زيادة المديونية
52 %	التهرب الضريبي
47 %	تخفيض النفقات الحكومية
40 %	تعزيز الرقابة على الأجهزة الحكومية
35 %	زيادة رواتب القوات المسلحة
29 %	رفع أجور الموظفين المدنيين
25 %	دعم قطاع الصحة
20 %	عدم إلغاء الإعفاءات الطبية
15 %	دعم القطاع السياحي
13 %	استعمال الطاقة البديلة
12 %	تعزيز دور الأجهزة الأمنية
10 %	تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف
9 %	عدم رفع أسعار الكهرباء
8 %	دعم قطاع المواصلات والنقل
7 %	رفع أسعار المياه
5 %	انخفاض أسعار النفط وربطها مع السعر المحلي
3 %	دعم البلديات
2 %	دعم وتعزيز تطبيق اللامركزية

تقرير راصد الأولي حول أداء مجلس النواب خلال إقرار الموازنة

النواب الذين وافقوا على قانون الموازنة			النواب الذين لم يوافقوا على قانون الموازنة		النواب المتغيبين عند التصويت
اندريه العزوني	زيد الشوابكة	مجحم الصقور	خليل عطية	وفاء بني مصطفى	تامر بينو
ابراهيم البدور	زينب الزبيد	محمد الظهراوي	ابراهيم بني هاني	عبدالله العكايلة	حسني الشياب
احمد الهميسات	صباح الشعار	محمد العياصرة	ابراهيم ابو العز	عمر قراقيش	سليمان الزبن
احمد الفريحات	صوان الشرفات	محمد البرايسة	ابراهيم ابو السيد	غازي الهواملة	صالح العرموطي
احمد اللوزي	عبد المحسيري	محمد العتايقة	ابراهيم القرعان	فوزي داوود	عبدالكريم الدغمي
احمد الصفدي	عبدالرحمن العوايشة	محمد الفلاحات	أحمد الرقب	قيس زيادين	عبدالله عبيدات
انتصار حجازي	عبدالقادر الازايدة	محمد الحويطي	بركات المهيرات العبادي	محاسن الشرعة	عدنان الركيبات
انصاف الخوالدة	عبدالله الزريقات	محمد الزعبي	جمال قموه	محمد هديب	نواف الزيود
حابس الشبيب	عزيز العبيدي	محمود العدوان	جودت الدرابسة	محمد الرياطي	يحيى السعود
حابس الفايز	عقله الزبون	محمود النعيمات	حازم المجالي	محمد نوح القضاة	
حسن السعود	علي حجاحجة	محمود طيطي	حياة مسيمي	محمود الفراهيد	
حسن العجارمة	علي الخلايلة	مرام الحيصة	خالد عواد	مصطفى ياغي	
حسين القيسي	عليا ابو هليل	مرزوق الدعجة	خالد الفناطسة	مصطفى العساف	
حمود الزواهرة	عواد الزوايدة	مصطفى الخصاونة	ابتسام النوافلة	مصلح الطراونة	
خالد الحياري	عيسى خشاشنة	مفلح الخزاعلة	خميس عطية	معتز ابو رمان	
خالد البكار البشتاوي	فضيل المناصير العبادي	موسى الزواهرة	ديمه طهبوب	منال الضمور	
خالد ابو حسان	فضيه ابو قدورة الديات	نصار القيسي	راشد الشوحه	منتهى البعول	
خير ابو صعيليك	فواز الزعبي	نضال الطعاني	رسميه الكعابنة	منصور مراد سجاجه	
رائد الخزاعله	فيصل الاعور	نواف النعيمات	رندة الشعار	موسى الوحش	
رجا الصرايرة	قصي الدميسي	هيا الشبلي العبادي	سعود ابو محفوظ	موسى هنطش	
رمضان الحنيطي	كمال الزغول	وائل رزوق	شاهه العمارين	نبيل الشيشاني	
رياض العزام	ماجد قويسم	وصفي حداد	شعيب الشديفات	نبيل الغيشان	
ريم ابو دلبوح	مازن القاضي		صدام الحباشنة	هدى العتوم	
			صفاء المومني	هيثم الزيادين	
			طارق خوري	عبدالمنعم العودات	
			عبدالله القرامسة	يوسف الجراح	